مستقبل مصر

خطب اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية في مجلس الاعيان مبيناً الخطة التي تنوي الحكومة الانكليزية الجري عليها في القطر المصري فرأينا اثباتها هنا تذكرة للمستقبل ونكرر الآن ما قالتهُ الحكومة الانكليزية لما اعلنت حمايتها لمصر وهو « ان الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديوي السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالة ملك الانكليز وان جلالتهُ تعتبر وديعة تحت يدها لكان القُطر المصري جميع الحقوق التي آلت اليها بالصفة المذكورة وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية »

وهذه ترجمة ما اتت بهِ تلغرافات روتر من هذه الخطبة

حوادث السنة

« استهلَّ الكلام بكلمات عن الحالة المحلية في مصر فاقول اني لما خطبت فيكم ايها السادة في ١٥ مايو كانت وزارة رشدي باشا القصيرة قد انتهت ولم يكن اللورد اللنبي قد وجد من يخلفها في ذلك الحين . وبعد ذلك بايام قليلة تقلد محمد سعيد باشا رآسة الوزارة والف مجلس الوزراء المصري وكان قد تقلد هذا المنصب قبلاً من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩١٤ . فكان همهُ الاول بعد اسناد الوزارة اليهِ اعادة النظام والسكينة الى البلاد وكانت لا تزال مضطربة من جراء ثورة الربيع العقيمة . فوقف مع زملائهِ جميع قوتهم ونشاطهم على هذه المهمة ونجحوا في ذلك نجاحاً حمل اللورد اللنبي في شهر يوليو على ان ينقل الى المحاكم المدنية العادية في البلاد النظر في القضايا التي نشأت عن اضطرابات مارس وابريل الأ ماكان منها اعتداء على الجنود والضباط البريطانيين . والغيت الرقابة التحفظية على الصحافة اظهاراً لثقتهِ بالوزارة وتعقل الامة

« وكانت الاحوال قد عادت حينئذٍ الى مجاريها الطبيعية في طول البلاد وعرضها والفلاحون وهم اكثر من تسعين في المائة من السكان يتمتعون ببحبوحة من اليسر لم يكد يسبق لها نظير فمحت من اذهانهم جانباً كبيراً من الازمنة العصيبة التي اجتازوها في ابان الحرب. اما في المدن والبنادر فان الغلاء — الذي لم يخفَّ

حتى الآن — ظل يضرم نار الاستياء فانتهز الزعماء الوطنيون هذه الفرصة السانحة أتم انتهاز لمواصلة حملاتهم على رئيس الوزراء والدولة الحامية التي اتهموهُ بالافراط في خدمة مصالحها

« وفي اوائل يونيو حدثت في القاهرة بضع مظاهرات صغيرة ضعيفة فلم ينشأ اخلال كبير بالنظام . وفي اغسطس اخذت دلائل الاضطراب الصناعي في الوضوح بين طبقات الصناع والعمال المختلفة في المدن وهذا الاضطراب نشأ في الاصل عن علل اقتصادية ولكن المحرضين توسلوا به الى قضاء اوطارهم السياسية لانهم ادركوا قيمة الاعتصاب كسهم في كنانتهم فألفت النقابات وكان للعناصر الاشتراكية الاجنبية نصيب يذكر في اضرام نار الاستياء الذي عمَّ الصناع والعمال في المدن الكبرى كما قلت آنفاً

« وفي ٢ سبتمبر حاول البعض اغتيال رئيس الوزراء بالقاء قنبلة فقبض على الجاني وهو شاب طالب في جامعة الازهر ولا ريب في ان الباعث على الجناية سياسي . وسعت الحكومة لكشف ظلامة الصناع والعمال الشرعية فانشأت لجنة للتوفيق فازت بتحسين احوال العمال تحسيناً كبيراً وكانت الحكومة نفسها قدوة صالحة في هذا الصدد فانها زادت الرواتب والاجور زيادة كبيرة لجميع طبقات موظفيها ومستخدميها

« ومما زاد رواج قضية المتطرفين تلغراف ارسل من باريس الى مصر في اوائل سبتمبر وجاء فيهِ ان مجلس الشيوخ الاميركي قرَّر ان مصر لم تعد تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ولكنها مستقلة سياسيًّا . ومع ان وكالة اميركا السياسية في القاهرة كذبت هذه الاشاعة تكذيباً رسميًّا فان وقعها كان عظيماً ولم يتحول الحزب الوطني في مصر عن الاعتقاد بأن مساعيهُ تلقى العطف وانها ستلقى التأييد من دولة او اكثر من الدول العظمى . وتعلمون ايها السادة ان فرنسا واميركا من الدول العظمى اعترفتا اعترافاً صريحاً بالحماية البريطانية وان ايطاليا وعدت بالاعتراف بها . والاعتراف بالحماية البريطانية موجود في معاهدة الصلح المعقودة مع المانيا فهي اذاً مؤيدة من جانب جميع الدول التي وقَّعت تلك المعاهدة وكل رجاء من هذا القبيل مقضي عليهِ بالحبوط التام

مهمة لجنة ملنر وسبب تأخيرها

« وعلى هذا النمط سارت الامور والوقائع في مصر الى منتصف الخريف . وفي ٣ اكتوبر تجدد الاخلال بالنظام بشدة — وسأعود الى الكلام عليهِ حالاً — وظهر ان لتجددهِ علاقة مباشرة بما كان ينتظر من ارسال اللجنة التي يرأسها صديقي الشريف اللورد ملنر . ولهذا اطلب من حضراتكم ايها السادة ان ترجعوا معي القهقرى الى اليوم الذي اعلن فيهِ العزم على ارسال هذه اللجنة والغرض من ارسالها . فانكم تذكرون اني اعلنت من شهر مايو عزم حكومة جلالة الملك على ارسال لجنة كهذه وعرفت غرضها حينئذٍ فقلت ما نصهُ : يجب البحث عن اسباب الاخلال بالنظام الذي وقع اخيراً في مصر وتقديم تقرير عن حالة البلاد الحاضرة وشكل الدستور الذي يكون انسب من سواهُ تحت الحماية لتوطيد اركان السلام واليسر وترقية النظم الحكم الذاتي ترقية مطردة وحماية المصالح الاجنبية

« واني اوجه النظر خاصة الى عبارة « ترقية النظم الحكم الذاتي ترقية مطردة » فقد تجوهلت تماماً وعمداً على ما يظهر في التحريض الذي عقب ذلك مع انها ركن السياسة التي كان يتعين على اللجنة ان تضعها نصب عينيها . وكانت النية معقودة في ذلك الحين على ان ترسل اللجنة حالما يكمل تأليفها ولكن الصعوبات بدت في غير طريق واحد فلم يكن من الهنات الهينات تدبير اعضاء من ذوي النفوذ والخبرة المطلوبين . ثم ان الصيف ليس خير الفصول للبحث والتدقيق في داخلية بلد اقليمهُ كاقليم مصر . ورئي من المناسب ان تمهل الوزارة المصرية الجديدة الفرصة الكافية لتوطيد اركانها وظن في ذلك الحين ان مؤتمر الصلح في باريس يستطيع ان يعالج في الخريف حل المشكلة الشرقية ولكن الايام خيبت هذا الرجاء . ثم ان اللورد اللنبي الذي تعول حكومة جلالة الملك تعويلاً عظيماً على اصالة رأيهِ ابلغنا ان سلطان مصر ورئيس وزرائها يميلان الى تأجيل سفر اللجنة الى الخريف وانهُ يرى رأيهما . فلهذه الاسباب اخر موعد سفر اللجنة وتمكنت الحكومة في تلك الفترة من تأليف اللجنة من اشخاص لثلاثة منهم خبرة ادارية في مصر ولجميعهم من حسن تمثيلهم لسكان هذه البلاد ورفعة مقامهم وشهرتهم في الاعمال العمومية ما يؤهلهم لايجاد الثقة العامة في صحة التحقيق الذي تدبوا اليهِ

وابتعاده عن التحيز والهوى واتصافه بالعطف على موضوع البحث . وعندي انهم بارشاد صديقي اللورد ملنر الذي اقترن اسمهُ زماناً طويلاً اقتراناً شريفاً بمصر سيتمكنون من خدمة مصر خدمة جليلة

« وانتقل الآن الى البحث في غرض اللورد ملنر وزملائهِ فقد استنتجتم مما نشرتهُ الصحف ان الحملات التي حملت على اللجنة تدور في الغالب على عبارة « الحماية البريطانية » وان هذه العبارة صارت ضرباً من نداء الحرب وشعارها في الاضطراب الذي اضرمت نارهُ في مصر فيجدر بنا ان نجلو الالتباس في مسألة ليست مسألة رياء فاني اظن ان المخاوف والهواجس التي اثيرت نشأت عن اخلاص في الغالب — بل انها سوء تفاهم شديد محسوس . لقد بسطت الحماية البريطانية على مصر في سنة ١٩١٤ لما اضطررنا الى اعلان الحرب على تركيا. ولم يكن الغرض من ذلك في حينهِ القضاء على حرية مصر ولكن وزارة المستر اسكويث قررتهُ لانها رأتهُ اخف جداً واقرب الى التساهل والكرم من سياسة الضم التي كان البعض يلح في وجوب الجري عليها حينئذٍ . وفي ذلك الحين ضمت قبرص وكانت وزارة المستعمرات تديرها قبل ذلك زمناً طويلاً كأنها بلد من بلاد الامبراطورية البريطانية. على ان ادماج مصر في الامبراطورية البريطانية رفض عمداً وعندي ان الرفض كان صواباً اذ كان القصد توسيع المجال لامالي المصريين وكفاءتهم للحكم الذاتي في مضمار الفرص المتسع الذي تنطوي عليهِ صيغة الحماية

تعريف الحماية

« وارى الآن ان كثيرين يتمسكون بقول من قال ان الحكومة لما بسطت الحماية على مصر سنة ١٩١٤ لم تحاول تعريف طبيعتها ووصف معناها ومقتضاها. على اني لا اذكر ان هذا القول ذكر كثيراً او قيل قط في ذلك الحين . وربما كان من الحكمة بعد الذي جرى ووقفنا عليهِ لو ان وزارة المستر اسكويث عمدت الى زيادة الشرح والتفسير . وقد كان اللورد كتشنر قريباً منها حينئذٍ وفي طاقتها ان تستعين بمشورتهِ على اني اعتقد ان حضراتكم تدركون بسهولة السبب في عدم وقوع ذلك. فان مصر — وليست مصر وحدها — بل العالم الغربي كلهُ تقريباً كان يعاني الآلام الاولى من النزاع العظيم الذي قدر لهُ ان يدوم اربعة اعوام وكان العالم الشرقي يتحفز لان يتبعهُ فلم يمض زمن طويل حتى هددت مصر وباتت

حدودها في خطر فاحتشدت في ارضها جيوش جرارة بعضها للدفاع عن قنال السويس والبعض الاخر للسفر الى ميادين الحرب المختلفة . وصارت مصر مسرحاً لصناعات الحرب وضجيج القتال . وقد جاء في القول المأثور « ان الشرائع تصمت عند قعقعة السلاح » فلم تكن الفرصة ملائمة والحالة هذه للبحث في الامور السياسية ولا لوضع التعريفات الدستورية . وعندي انهم لو سعوا في ذلك الحين سعياً جدياً بالاتفاق مع السلطان حسين والوزراء المصريين لتقرير شكل الدستور بعد الحرب لما استطاعوا مواصلة العمل والوصول الى حل ما . اما الآن فقد تغيرت الحالة فالاسئلة التي كانت الاجابة عنها صعبة يمكن طرحها اليوم والردّ عليها . فما هي طبيعة مركزنا في مصر وما هي المهمة التي عهد الى اللجنة فيها لوضع شكل الحكومة المقبل

« لا ارائي في حاجة الى بسط الاسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى الى الاهتمام بمصير مصر السياسي والتي لا تستطيع لاجلها تشجيع المطالبة بالاستقلال القومي التام فانهُ اذا ضربنا صفحاً عن عجز مصر اذا تُركت وشأنها عن حماية حدودها من الاعتداء الخارجي وضمان وجود حكومة قوية منزهة عن المحاباة في داخليتها فان موقعها الجغرافي على باب فلسطين التي يحتمل ان تلقى فيها قريباً على عاتقنا تبعة خصوصية وموقعها على عتبة افريقية والسكة السلطانية الى الهند يجعلان من المستحيل على الامبراطورية البريطانية — اذا شاءت المحافظة على سلامتها وسلامة مواصلاتها — ان تنفض يدها من التبعة التي عليها في مصر

« وغني عن البيان ان المصلحة الاولى المطلوبة هي المصلحة المصرية فان حسن نظام الحكم فيها ويسر شعبها وسعادتهُ هي اول الاعتبارات ولكنها ايضاً مصلحة بريطانية عظيمة القدر وعندي ان الذين ينكرون انها مصلحة من مصالح العالم بأسره قليلون جداً . وخير ضمان لمصلحة العالم هو بقاء مصر تحت رعاية دولة عظيمة متمدنة

« فاذا سلمنا بهذه القواعد الاساسية التي تنطوي على المسألة برمتها والتي لا تنازع فيها وزارة بريطانية ولا حزب من الاحزاب البريطانية فقد يبقى مع ذلك خلاف عظيم في الرأي على الشكل الذي يجب ان تتخذهُ المصلحة البريطانية . واني احجم الآن عن تعريف لفظ الحماية تعريفاً علمياً . وحسبي ان اقول انها كلّ

دستوري معروفة في جميع بلدان العالم شائعة في جميع عصور التاريخ ومعانيها تتفاوت فهي في اقصى طرفيها سيطرة سياسية او ادارية شديدة وفي اقصى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسي ولكنها في جميع حالاتها تنطوي تحت مبدإ واحد وهو انهُ يجب على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ اموالهم في داخل البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية . اما المبلغ الذي تبلغهُ الحماية في حق التعرض لادارة البلاد الداخلية فلم ينص عليهِ قانون ما فيجب تقريرهُ في كل حالة طبقاً للملابسات تلك الحالة . ولكن يظهر ان هذه الاولويات الدستورية تكاد تنسى في مصر فانهم اخذوا يحسبون ان الحماية ليست سوى شكل من اشكال الضم المقنَّع بقناع رقيق. وحسبُ الذين يطلبون جواباً شافياً لهذه الظنون ان ينظروا في تاريخ مصر الدستوري منذ منحت الانظمة النيابية التي وضعتها بعثة اللورد دفرين من نحو اربعين سنة والتي انتهت بالقانون النظامي سنة ١٩١٣ وهو القانون الذي لم ينفذ تنفيذاً فعلياً لسوء الحظ بسبب وقوع الحرب في السنة التالية فلو كان الغرض ضم البلاد ضماً صريحاً او مقنَّعاً لكان زمانهُ شتاء ١٩١٤ ولكن هذه النية لم تكن موجودة حينئذٍ وهي ليست موجودة اليوم

أماني المصريين الشرعية

« ان الفكرة بوجوب سحق اماني المصريين والقضاء على القومية المصرية او انكارها فكرة باطلة ووهم فاسد انفيهما كل نفي باصرح ما عندي من الالفاظ. اما الغرض الذي لاجلهِ سافر لجنة ملنر فقد عين ببلاغ نشرهُ اللورد اللنبي في القاهرة طبقاً للتعليمات الصادرة اليهِ من حكومة جلالة الملك وقد نشر هذا البلاغ في صحف هذه البلاد وصحف سواها واطلعتم عليهِ طبعاً . وسأنتهز هذه الفرصة لازيد عليهِ كلمات عن الموضوع .فقد بحثتُ في التبعات والواجبات التي علينا نحو مصر وهي تبعات لا يسع بريطانيا العظمى ان تتجاوز عنها او تنفصل منها فان مصر تعتمد علينا في سلامتها من الغارات الاجنبية وبقائها كامة ولكن يوجد ضمن هذه الحدود مضمار كبير متسع الاطراف يدعى المصريون فيهِ الى الاشتراك في حكم بلادهم اشتراكاً يزداد زيادة مطردة بكرور الايام. واننا نعترف بان هذه الاماني شرعية ونريد ان نهيىء ما يؤدي الى تحقيقها فان الارتقاء التدريجي

المقرر في نظام الحكم الذاتي في مصر امنية لهم ان يشاطرونا اياها كما نشاطرهم اياها. ولا يعقل ان شعباً كالشعب المصري لهُ في طبقاتهِ العالية آداب رفيعة وذكرى تاريخية مجيدة يقنع بان يكون نصيبهُ من ادارة بلادهِ الخضوع الاعمى . ولذلك سيكون غرض اللورد ملنر وزملائهِ ان يضعوا بالاتفاق مع السلطان ووزرائهِ والمصريين الذين يمثلون جميع الطبقات تفاصيل دستور تستطيع بهِ جميع هذه الطبقات — كل منها في دائرتهِ — المعاونة المطردة الزيادة في ادارة الشؤون العمومية . وتظل المساعدة البريطانية والارشاد البريطاني لازمين . وعندي ان ليس بين الذين تتبعوا تاريخ مصر في الاربعين سنة الماضية وشهدوا التقدم العجيب الذي تقدمتهُ برعايتنا من يعترض على وجوب هذا الاشراف. فلجنة اللورد ملنر ليست ذاهبة الى مصر والدستور في جيبها ولكنها تنوي ان تستشير جميع الطبقات قبل ان تكوّن رأياً في الموضوع. ولم تخول الحق بفرض دستور على البلاد وانما مهمتها عمل الاعمال التمهيدية اللازمة قبل الاقرار على شكل الحكم المقبل . وفي اثناء اشتغالها بهذه المهمة ستتمكن بالاستعانة بما جمع اللورد اللنبي من المعلومات والمواد ان ترى رأيها في اسباب الاضطرابات الاخيرة والاستياء الحالي — وبعض هذه الاسباب غامض وبعضها جلي يمكن ازالتهُ وتصف علاجاً لها . وستسمع اللجنة الشيء الكثير من المتناقضات والشكوى فاذا عرضت عليها عيوب ومساوىء في الادارة اقيم البرهان على صحة وجودها فاني واثق انها تشير بقطع دابرها من غير تردد ولا احجام

مقابلة اللجنة

ولو عُرفت هذه النيات واشتهرت لما قوبلت لجنة اللورد ملنر بالاعراض والامتعاض بل بالترحيب والمودة من جميع محبي التقدمية المصرية والارتقاء المصري . واني واثق انها ستستقبل هذا الاستقبال من الوزارة المصرية الجديدة التي يرأسها يوسف وهبه باشا والتي تقلدت المناصب بعد استقالة محمد سعيد باشا. وقد ارسل الينا نائب الملك يثني على الوزارة الجديدة واعضائها وقد شرعت في عملها وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها الملهمة رجاء مصممة على ان تعاون بالولاء في انفاذ هذه الاراء

« وقد تساءل بعض الدوائر عن الباعث على عدم سفر اللجنة في اوائل

الطريف اذا كان ثمة اسباب صحيحة لتأجيل سفرها الى منتصف الصيف وقالوا ان هذا التأخير احدث في النفوس شعوراً بالتردد والتقلب. وجواباً عن ذلك اقول اننا كنا نريد ارسال اللجنة في سبتمبر وقد اعددنا جميع المعدات لذلك ولكن حال دون تنفيذ خطتنا حالان. الاول ان رئيس الوزارة المصرية السابق طلب منا غير مرة وألح في تأجيل سفر اللجنة وكنا شديدي الرغبة في بقائهِ سائراً معنا. والثاني ان اللورد اللنبي دعي الى اوربا لاغراض اخرى فرغبنا في الانتفاع بمشورتهِ ولم نشأ ان نفعل شيئاً وهو غائب عن مصر فلما عاد الى القاهرة ونظر في الحالة ووقف عليها اشار بسفر اللجنة بأسرع ما يستطاع. والتدابير تتخذ الآن لسفرها قريباً

مصر وتركيا

» وقد اقترحوا اقتراحاً آخر لتي ارتياحاً عظيماً في مصر وهو ان لا تشرع اللجنة في عملها الا بعد امضاء معاهدة الصلح مع تركيا. ويحتمل انهُ كان لهذا الاقتراح شيء من القيمة والوقع في اثناء الصيف الماضي لما كان الجميع يرجون ان يكمل مؤتمر باريس اعماله الاخرى ويوجه همهُ الى عقد الصلح مع تركيا من غير ابطاء ولكن هذه الآمال ذهبت ادراج الرياح. ومع ان الحكومة البريطانية تتوق الى استئناف العمل في ادوار المؤتمر الاخيرة بأسرع ما يستطاع وقد خاطبت سائر دول الحلفاء صريحاً بذلك فان الاعمال لم تبلغ المنزلة التي يستطاع فيها الشروع في البحث والتحقيق في هذا الموضوع او تمهيد الطريق لتسوية امور الشرق. على اني اقول الآن انهُ مهما يكن الصلح الذي يعقد مع تركيا ومهما يكن تاريخ عقده فلا يغير ذلك شيئاً البتة في حل المسألة المصرية. فقد انقضت علاقة تركيا السياسية بمصر ولا يتصور انها تعود ابد الدهر. وعلى مصر ان لا تولي وجهها شطر تركيا لتحقيق امانيها من حيث مصير شعبها. ومهما تكن الشروط التي تفرضها الدول على تركيا فان الاعتراف بالحماية البريطانية وهو ما قام بهِ بعض الدول العظمى ووعد بهِ البعض الآخر سيكون جزءاً غير منفصل عن المعاهدة. وليس في المعاهدة شرط واحد يمكن ان يغير بوجه من الوجوه قاعدة التحقيق الاساسية التي انتدبت لجنة مانر لها وهي ترقية النظم الحكم الذاتي في مصر بالتدريج في ظل الحماية البريطانية

« بقي ان اشير ببعض العبارات الى تجدد عهد القلق والاضطراب في مصر ذلك التجدد المشوم في الاسابيع القليلة الماضية . ففي اغسطس الماضي لما ظهر ان مؤتمر الصلح سيؤجل النظر في المسألة العثمانية وظهر ايضاً ان لجنة زغلول فشلت في حمل المؤتمر على سماع اقوالها ازدادت لهجة اهل الحركة الوطنية في مصر مرارة وازداد حض المصريين الغيورين على وطنهم على مقاطعة لجنة ملنر باشارة حزب زغلول وكان كثيرون منهم قد عادوا الى مصر

« وظل الهياج يزداد شدة حتى بلغ اقصاه بشغب شديد جرى في الاسكندرية في ٢٤ و٢٥ اكتوبر فعُمد الى الاستعانة بالجنود البريطانية لاعادة النظام . وتجددت هذه التلاقل بعد ذلك باسبوع وقامت اضطرابات مثلها في القاهرة في ١٦ نوفمبر . وفي كلتا المدينتين بذل رجال البوليس والجنود جهدهم لمعالجة موقف صعب ولكن اضطر الامر الى مساعدة قوات جلالة الملك فأبدت ما يصح ان يكون مثالاً لضبط النفس والاعتدال . ولست انوي الآن تحليل اسباب هذا الفوران فما هو الا نتيجة الحوادث الجارية التي تشمل اجزاء كثيرة من العالم الشرقي . ومن الصعب ان نعرف بالتمام او الدقة ما للتحريض السياسي وردّ فعل الحرب والاسباب الاقتصادية من اليد فيهِ . على ان هذه الامور كلها توجب على رجال الحكومة من مصريين وبريطانيين معاً القيام بواجب اولي وهو انفاذ القانون والنظام والعقاب على الجرائم . ونحن نثق ان نائب الملك يعالج هذا المظهر بحزمهِ وبصيرتهِ وستنال الوزارة المصرية الجديدة منهُ ومنا كل تأييد يبرر المبادىء الاولية من مبادىء الهيئة الاجتماعية المتمدنة

الدعوة الى المعتدلين

« ولكن هذه الحوادث لا تعوقنا عن مداومة السير في السبيل الذي يرسمهُ لنا الواجب في اسمى معانيهِ وصوره من نحو مصر وانفسنا . لذلك تناشد المعتدلين في مصر ان يؤازرونا في المهمة التي اقدمنا عليها ويعاونوا اللورد ملنر وزملاءهُ في عملهم . فان السعي في رفع مصر من الشقاء والظلم اللذين ناءت بهما منذ نحو نصف قرن والنتائج الحسنة التي نتجت عن ذلك والتي هي فخرنا ومجدنا — هذا كلهُ لا يمكننا ان نسقطهُ من ايدينا في منتصف الطريق بل نرجو ان نسدد قواها ومواردها في سبل جديدة لارتقائها وزيادة نفوذها

موقف السودان

« قبل ان اجلس في مكاني لا ارى بداً من الاشارة الى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة وهي صورة السودان . فان اهل تلك البلاد لا يزالون محافظين على النظام التام بحسن ادارة السر لي ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من اعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضي فاستقبلهم جلالة الملك فاعربوا لهُ اولاً ولي ثانياً عن حسن قدرهم للعمل الذي قامت بهِ بريطانيا العظمى لاحياء بلادهم وتنصلهم من الحوادث التي جرت في مصر . وقالوا ان همهم الوحيد هو ان يبقوا في الامبراطورية ولا ينفصلوا عنها. وهذا الدليل السار على الولاء سببهُ جلةُ اوكلهُ العمل العجيب الذي تم على يد السر رجنلد ونجت الحاكم العام السابق فانهُ وقف مقدرتهُ العالية سنين كثيرة على زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطوائف الحكم البريطاني فيها كل التصديق » انتهى

كتاب التفاحة

(تابع ما قبلهُ)

سيرة النفس وسيرة الهوى

ثم عاد كيناس الى الكلام فقال : اسألك ايها المعلم الصالح ان تفصل لي بين سيرتي النفس والهوى كما فصلت بين لُبابيهما

فقال الحكيم (سقراط) : هل وجدتَ مختلف اللباب الا مختلف العمل

فاجاب كيناس : ما وجدتُ مختلف الباب الاَّ مختلف العمل . ولكنني قد احببتُ ان تفرق لي بين سيرة النفس وسيرة الهوى بميزات واضحة يلحق بكل واحد منها عمل دون صاحبهِ

فقال الحكيم : عملُ النفس كلُّ حسنة وعمل الهوى كل سيئة

فقال كيناس : ما انا من التفصل بين عمل النفس الحسن وعمل الهوى السيء باغنى مني عن التفصل بين لباب النفس ولباب الهوى